

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أديب الجلامدة

وعضوية القضاة السادة

إسماعيل العمري، عبد الرحمن البنا، محمد المحاميد، جهز الهلسه

المميز: سلمان عبد المولى سلمان وكيله المحامي مهيب أبو شنب
المميز ضده: مدعى عام الجمارك بالإضافة لوظيفته .

بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٩ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن محكمة
إستئناف حقوق الجمارك بالقضية رقم ٩٩/٣٩٣ فصل ٢٠٠٠/٣/٦ والقاضي ببرد
الإستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية الجمارك رقم
٩٨/٦١٨ فصل ٩٩/٩/٣٠ وتضمنين المستأنف الرسوم والمصاريف .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

- ١- أخطأت محكمة الإستئناف الجمركية ببرد دعوى المدعي لانعدام المصلحة .
- ٢- أخطأت محكمة الإستئناف الجمركية بالتفاتها عن كتاب مراقب الشركات رقم
م ش /٦/٦٦٠/٩٧٥١ تاريخ ٩٩/١٠/٣٠ والذي يشير إلى انه لا يوجد في
سجلات مراقب الشركات شركة إسمها شركة سلمان عبد المولى .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار
المميز موضوعاً وتضمنين المميز ضده الرسوم والمصاريف والأتعاب .

بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٠ قدم المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها قبول اللائحة شكلاً ورد التمييز وتضمين المميز الرسوم والمصاريف والأتعاب .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أن القرار المميز صدر بتاريخ ٦/٣/٢٠٠٠ وتبلغه المميز بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٠ وقدم تمييزه بتاريخ ١٩/٤/٢٠٠٠ فيكون تمييزه مقبولاً من حيث الشكل وفي الموضوع نجد أن المميز أقام هذه الدعوى بمواجهة المدعى عليه المميز ضده لدى محكمة الجمارك البدائية موضوعها منع مطالبة بالمبلغ موضوع قرار التحصيل رقم ٧/١١/٣١٢/٩٧/٢٥٤٥٧ تاريخ ١٧/١٠/٩٨ الصادر عن مدير عام الجمارك .

فقد أسس دعواه على أن قرار التحصيل موضوع الدعوى باطل بطلاناً مطلقاً باعتباره صادراً بحق شخص معنوي هي شركة سلمان عبد المولى سلمان في حين أن المدعي لا يملك شركة تحت هذا المسمى وقد إستورد المدعي بموجب بيانات جمركية شريطاً لاصفاً تحت وضع الإدخال المؤقت وفوجئ المدعي بصدور قرار التحصيل المطعون فيه والمتضمن مطالبته بمبلغ (٩٥١٦,٦٧٥) ديناراً وأن مطالبة دائرة الجمارك للمدعي بضريبة المبيعات مخالف للقانون من حيث أن قانون ضريبة المبيعات لسنة ٩٤ بدأ العمل به إعتباراً من ١/٦/٩٤ في حين أن البضاعة المستوردة قد تم إدخالها بتاريخ سابق لتاريخ نفاذ القانون ويطلب المدعي بلائحة دعواه الحكم بمنع المدعى عليه من مطالبته بالمبلغ موضوع قرار التحصيل وبالنتيجة الحكم ببطلان قرار التحصيل مع إلزام المدعى عليه بالرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة .

قضت محكمة الجمارك البدائية بقرارها رقم ٩٨/٦١٨ تاريخ ٣٠/٩/٩٩ برد الدعوى شكلاً لعدم الخصومة مع الرسوم والمصاريف ومبلغ خمسمائة دينار أتعاب محاماة باعتبار أن المدعي لم يصدر بحقه قرار التحصيل وإنما صدر باسم شركة سلمان عبد المولى سلمان تجارة عامة وكمسيون .


لم يرتض المدعي بالحكم قطع فيه إستئنافاً فأصدرت محكمة الجمارك الإستئنافية قرارها رقم ٩٩/٣٩٣ تاريخ ٢٠٠٠/٣/٦ ويقضي بـرد الإستئناف وتأييد القرار المستأنف مع تضمين المستأنف الرسوم والمصاريف .
لم يرتض المميز بالحكم قطع فيه بهذا التمييز لدى محكمة التمييز .

وعن سببي التمييز نجد أن قرار التحصيل الذي أشار إليه المميز صادر باسم شركة سلمان عبد المولى سلمان / تجارة عامة وكمسيون وحيث أن الدعوى مقدمة من المميز بصفته الشخصية فيكون مقدماً من غير ذي صفة الأمر الذي يقتضي معه رد دعواه لعدم الخصومة وحيث توصلت محكمة إستئناف الجمارك بقرارها المميز لهذه النتيجة فيكون قرارها في محله ويكون سببا التمييز مستوجبين للرد .

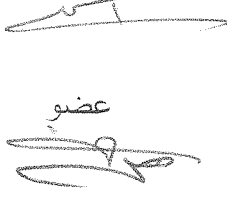
لذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ رجب سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٠٠٠/١٠/١٧ م.

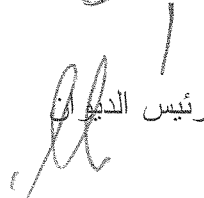
القاضي المترئس



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق

ل/م